

حرب المذاهب بين الوهم والواقع

جمال العلق

من المؤلم أن نتحدث في القرن الحادي والعشرين عن المذاهب وحروب المذاهب. وعدم الحديث عن مثل هذا الموضوع لا يفي وجوده، كما أن الحديث عنه لا يؤكد وجوده. فهل ثمة حرب مذاهب على الأرض؟ أم أنها وهم فرضه الإعلام على المشهد السياسي العام؟

منذ هجمات الحادي عشر من أيلول، التاريخ الذي فرض نفسه بقوة على الساحة العالمية لقوة الحدث وضخامته واستثمار أميركا له بطريقة جعلت كل من ينتمي إلى العالم الإسلامي عامة والعربي خاصة متهماً، عملت هذه الماكينة الإعلامية على تشويه صورة الإسلام إجمالاً، ولم تفصل بين مذاهبه، ربما لجهل القائمين على المشروع الإعلامي آنذاك بوجود مذاهب إسلامية متنوعة، أو لرغبة في تصوير الإسلام بالعنوان الشامل على أنه لغة إرهاب ولا يمكن قبوله. ونتيجة لذلك التضخيم الإعلامي المسعور غزت أميركا أفغانستان واحتلتها لتدمير الكيان الإسلامي الأصولي، طابان و«القاعدة»، علماً أن التنظيمين يُعتبران صناعة أميركية وبمعال عربي.

بدأت العمليات الانتقامية لـ«القاعدة» في السعودية منذ آذار 2003 - رغم أن السعودية تعرضت لهجمات إرهابية قبل ذلك التاريخ بكثير، غير أن هجمات ما بعد احتلال أفغانستان وتبني «القاعدة» تلك العمليات أمر ذو خصوصية، فمن كان يقوم بتلك العمليات دعمته السعودية، وهو من السنة، أي المذهب الذي تقول السعودية إنها تتبعه من خلال المذهب الوهابي. والمناطق التي استهدفت وكذلك الاعتقالات كانت سنينة بامتياز، إذن لم يكن الشيعة وراء تلك العمليات، والسياس المنطقي إذا كانت هناك حرب مذاهب ألا يكون الشيعة هم وراء تلك العمليات!

السعودية أو لنقل أكثر العالم العربي «السني» دعم أميركا في حصارها للعراق، ثم دعم احتلالها له ودخولها إليه، وعراق صدام حسين باللغة المذهبية هو سني ولم يكن شيعياً.

العرب السنة أنفسهم (باللغة الإعلامية المفروضة) لم يحركوا ساكناً حيال فلسطين التي فيها بيت المقدس أولى القبلتين وثاني الحرمين، بل وقفوا ضد حزب الله في حربه مع «إسرائيل» عام 2006. وما الحرب الكلامية بين تركيا والسعودية ومصر إلا صورة أخرى عن حرب سياسية لا مذهبية، والتقارب التركي - الإيراني هو نموذج آخر لانتقاء مصالح سياسية بين مذهبيين رئيسيين، فحكومة أردوغان (الإسلامية) تجد في طهران (الشيعة) منفذاً سياسياً لها، رغم وجود عنوان مذهبي على صورة البلدين.

اليوم تحارب «داعش» الأصولية تحت اسم مذهبي صرف، لكنها تهدد الأردن والسعودية وإيران وسورية ولبنان على حد سواء. فالمناطق التي تسيطر «داعش» عليها في العراق وسورية فيها غالبية سنينة لم تتكلم والتعذيب والقتل، مثلها مثل باقي المذاهب أو متبعي الديانات الأخرى. وفي المقابل ثمة تعاون بين النصرة وكتائب إسلامية أخرى مع «إسرائيل» التي تحتل فلسطين وتعمل على تدمير المسجد الأقصى.

بهذا المنهج السريع والمختصر، نرى أن حرب هذه الجماعات ليست مذهبية على النحو الذي يرسمه الإعلام، ولا هي إسلامية ترفع راية الإسلام مثلما تدعي هي وكما يسوق لها عبر محطات غسل العقول والأموال التي تسيطر على جزء من الإعلام العربي، ورغم تبني الذين يتحدثون باللغة الثورية لتلك الأعمال وذلك الخطاب المذهبي، خاصة ما يُسمى «اتلاف الدوحة»، فإن واقع الأمر يظهر أن حرب المذاهب لا وجود لها على الأرض بين غالبية سكان المنطقة على الأقل. فلبنان الذي عاش حرباً طائفية استمرت خمس عشرة سنة وجد أهله طريقاً إلى التفاهم والتعايش، وهناك من خرج ينتقد ويشددة تلك الحالة العجيبة التي شارك فيها أو عاشها. ولا يتذكر السوريون أنهم عاشوا حرباً طائفية في ما بينهم، رغم أن سورية هي صورة مكبرة عن لبنان بعدد المذاهب والأديان المتعايشة تاريخياً. فابن حرب المذاهب التي يتحدثون عنها ليل نهار ويسخرون لها جميع الإمكانيات الخطابية والإعلامية؟

حقيقة الأمر أن هدف هذه اللغة المذهبية تعميق انقسام المنطقة جغرافياً وسياسياً، وتعميق دور حالة الخلاف تحت عنوان مذهبي وعرقي لا يمكن إخفاء دور أميركا والذين تشغلهم فيه، وكذلك «إسرائيل» الساعية إلى إعلان يهودية دولة ما يُسمى «إسرائيل»، فهذه الجماعات تقدم الميزر إلى «إسرائيل»، لأن إعلان دويلات سنينة، شيعية، مسيحية، إلخ... يعطي شرعية لا تحتاج إليها «إسرائيل» أصلاً لإعلان يهودية دولتها المزعومة.

يكفي القارئ أن يتذكر أن الذين دافعوا ويدافعون عن المنطقة لم يتحدثوا عن حريمهم بأي لغة طائفية عندما يكون الحديث عن حماية الأرض والعرض، منذ الاحتلال العثماني مروراً بالبريطاني والفرنسي، وفي الحرب القائمة قبل أكثر من ستين عاماً مع الكيان الصهيوني.

الإرهاب يتحرك بين العراق وسورية ولبنان بتوجيهات أميركية - تركية - سعودية

الساحة الداخلية أمام أشهر ساخنة والمطلوب شبكة أمان أمنية وسياسية

حسن سلامة

انتعش في الأسبوعين الماضيين الحراك الإرهابي للمجموعات المتطرفة بعد نحو ثلاثة أشهر من الهزائم التي تعرضت لها هذه العصابات عقب الإنجازات التي حققها الجيش السوري في المناطق المحاذية للحدود مع لبنان، ونتيجة الضربات الناجحة التي تمكنت الأجهزة الأمنية اللبنانية من توجيهها إلى الإرهابيين عبر توقيف عشرات الخلايا ورؤوس كبيرة تقود هذه المجموعات وتحركها للقيام بعمليات إرهابية تستهدف الاستقرار الداخلي.

إلا أن السؤال المركزي الذي طرح في الأيام الأخيرة يتمحور حول الأسباب التي دفعت التنظيمات المتطرفة إلى إعادة تحريك الخلايا التابعة لها في أكثر من منطقة لبنانية والأهداف من العودة إلى الأسلوب الإرهابي. وتشير مصادر دبلوماسية واسعة الاطلاع إلى أن ما أدى إلى هذا التحريك يشمل أموراً عديدة أبرزها:

أولاً: انسداد أفق التسويات على صعيد الملفات الإقليمية من العراق إلى سورية إلى المسألة الفلسطينية وبخاصة تقاطع المصالح بين تركيا والسعودية من ناحية، والتحرك الضاغظ للمتشددين داخل الولايات المتحدة في الإدارة والكونغرس ومواقع القرار الأخرى من ناحية ثانية، بالإضافة إلى كيان العدو «الإسرائيلي»، تحركه هؤلا ضمن مخطط واحد لنسف التسويات في المنطقة بعدما شعروا أن قوى الممانعة تمكنت من تحقيق إنجازات كبرى في غير موقع من مواقع الصراع في المنطقة، خاصة في سورية، من خلال الإنجازات

العسكرية للجيش السوري واحتضان الشعب السوري لقيادته بالتصويت الكثيف وإعادة انتخاب الرئيس بشار الأسد بما يمثل من رمزية استثنائية في مواجهة المشروع الأميركي - الإسرائيلي. ثانياً: أكتت الانتخابات النيابية في العراق أيضاً احتضاناً أكثرية الشعب العراقي النهج الذي تمثله الحكومة الحالية، بغض النظر عن بعض الأخطاء التي ارتكبتها الحكومة في التعامل مع المكونات العراقية السياسية والطائفية، وبالتالي شكلت هذه الانتخابات نقطة إضافية لمصلحة مواجهة الردة التي تمثلها السياسات السعودية والتركية وإنجاز جديد لقوى الممانعة.

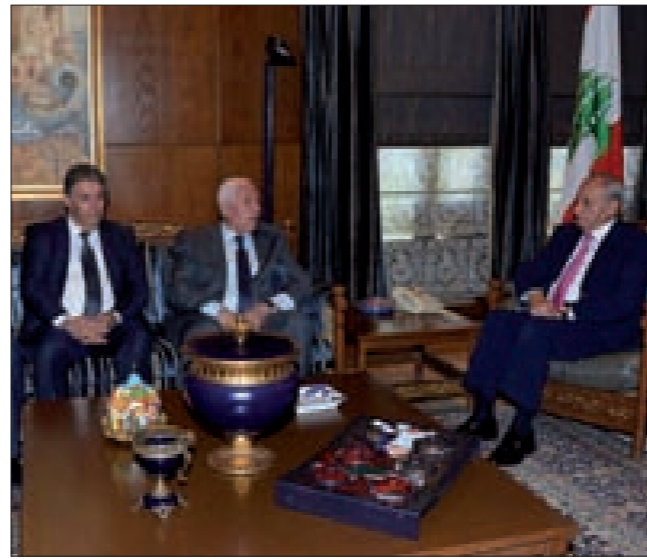
ثالثاً: من ذلك كله تم تحريك المجموعات المسلحة المنضوية في تنظيم «داعش» ومجموعات أخرى تتلقى الدعم من السعودية وتركيا، بغية الانقضاض على العراق لسرقة ثرواته، وإضعاف الحلف العادي لتقسيم دول المنطقة والهيمنة الأميركية - الإسرائيلية. ولذلك حصل ما حصل في عدة محافظات عراقية قبل نحو أسبوعين من دخول تنظيم «داعش» إلى هذه المناطق بعد تحييد قطعات الجيش العراقي المتمركزة في هذه المناطق بالمال والغراز المذهبية. لذا تقول المصادر إن هذه التطورات دفعت المجموعات المتطرفة إلى التحرك مجدداً في لبنان لإريك حزب الله وما يمثلته من عمق استراتيجي في قلب الحلف المقام للمشروع الأميركي - الإسرائيلي. وفي الوقت ذاته استهداف الساحة اللبنانية بدءاً من الأجهزة الأمنية لما تشكله من نقطة ارتكاز أساسية في مواجهة التطرف والإرهاب ومنع أي محاولات لإشغال الفتنة في لبنان، وتعقد المصادر أنه إذا لم تكن للتيار

خفايا

بعد تزايد عدد السعوديين في صفوف الانتحاريين الذين ينقذون التفجيرات الإرهابية في لبنان، سأل سياسي بارز: هل تحوّلت المملكة السعودية من مُصدّر للسياح إلى مُصدّر للانتحاريين؟ ولماذا لا تحظر السعودية سفر هؤلاء إلى لبنان بدلاً من الحظر الذي تفرضه على مواطنيها الذين يرغبون بالسياحة في لبنان؟

وفد فلسطيني يطالع بري

على خطوات إنهاء الانقسام



بري مجتمعاً إلى الوفد الفلسطيني في عين التينة

بحث رئيس مجلس النواب نبيه بري في عين التينة، الأوضاع العامة، لا سيما الوضع في فلسطين وخيمت الاجئين في لبنان، مع عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ورئيس ملف المصالحة عزام الأحمد والسفير الفلسطيني في لبنان أشرف دبور وعضو المجلس الثوري فتحى أبو العردات والمتحدث باسم الحركة في لبنان أحمد سحاف، بحضور رئيس المكتب السياسي في حركة أمل جميل حايك. وأشار الأحمد بعد اللقاء إلى أن الوفد اطلع بري على «الأوضاع التي تمر بها القضية الفلسطينية، خصوصاً في الفترة الأخيرة بعد انسداد عملية السلام نتيجة تعنت الموقف «الإسرائيلي»، وما تبع ذلك من تصعيد «إسرائيلي» خطير تمثل بالعدوان على المناطق الفلسطينية».

وأضاف: «اطلعنا دولته أيضاً على الخطوات العملية التي تمت على طريق إنهاء الانقسام في الساحة الفلسطينية وتشكيل حكومة التوافق الوطني».

من جهة أخرى، نقل الإجم إلى بري رسالة تهنئة بحلول شهر رمضان من رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون.

كما تلقى بري برفقة من رئيس المجلس الوطني الاتحادي في الإمارات العربية المتحدة محمد أحمد المر، مهيناً بحلول شهر رمضان.

ومن زوار عين التينة، النائب نقولا فتوش والمدير العام المستشار في مجلس النواب سيمون معوض الذي قدم إليه كتابه «الدكتور نقولا فتوش المشرع والبرلماني»، والنائب محمد الصفيدي.

مجلس الوزراء يقرّر اعتماد التوافق في القرارات

سلام: لن ينجح الإرهاب في استهداف وحدتنا



مجلس الوزراء مجتمعاً في السراي

ترأس رئيس الحكومة تمام سلام اجتماعاً لمجلس الوزراء في السراي الحكومية، وقد طغى الوضع الأمني على ما عداه من الملفات، في وقت قرّر فيه المجلس اعتماد التوافق في القرارات وتجنب الخلافات، نظراً إلى الأوضاع التي تمر بها البلاد. وخلال مؤتمر صحافي عقده بعد الاجتماع الذي دام أربع ساعات، تحدث الرئيس سلام إلى الصحافيين موجهاً تحية إكبار وتقدير إلى شهيد قوى الأمن الداخلي الملازم محمود جمال الدين الذي قضى في انفجار ضهر الميدير، وشهيد الأمن العام المفتش الأول عبدالكريم حدرج الذي سقط في انفجار الطويلة. وأشاد سلام بعمل الأجهزة الأمنية والعسكرية، مؤكداً أن «هذا الاستهداف الأمني يحاول النيل من وحدتنا الوطنية، التي أدت إلى تنفيذ الخطة الأمنية في البلاد وإلى إنجاز خطوات إيجابية في مؤسسات الدولة وإداراتها».

وأضاف: «إن أجواء الأمن في البلاد باستثناء الاستهداف الأخير مستقرة ومثبتة ومسومة وستستمر كذلك ولن ينجح لا مخطط ولا إرهابي كأننا من يكون أن يزرع الفتنة بينما أن يستهدف وحدتنا الوطنية، ولن نتساهل بذلك في مجلس الوزراء ولا في أي موقع مسؤول».

ويهدأ أشار إلى أن «حالة الشغور في منصب رئيس الجمهورية تشكل هاجساً كبيراً لمجلس الوزراء»، قال: «إن المجلس قرر، في انتظار انتخاب رئيس، اعتماد التوافق في عمله الذي أناطه به الدستور وكالة عن رئيس الجمهورية». وأضاف: «سعت مع كل القوى السياسية الممثلة في حكومة المصلحة الوطنية لاعتماد التوافق. لن نستطيع معالجة المرحلة الصعبة إلا بالتوافق وكل أمر لا يجوز على التوافق نضعه جانباً. لن نذهب إلى مكان خلافي في تحمل مسؤولياتنا على مستوى السلطة التنفيذية. هذا أمر أحرص عليه شخصياً والقوى السياسية تجاوزت معي فيه بالكامل واليوم مارسناه فاسترضنا جدول أعمالنا. المواضيع التي رأينا أن لا توافق عليها وضعناها جانباً والمواضيع التي توافقنا عليها أقرناها. كما أقرنا بصفتنا وكلاء بموجب المادة 62 من الدستور كيف نمارس هذه الوكالة أيضاً بالتوافق، وكيف تصدر المراسيم، وكيف يتم التوقيع عليها. تم التوافق على كل ذلك ولن يكون هناك مجال لضعف أو نقصان أو أي خلل في هذا الأمر».

ورداً على سؤال حول سبب عدم صدور قرار عن مجلس الوزراء بغرض تأشيرات مسيقة على الرعايا الخليجيين الراغبين في زيارة لبنان، أجاب سلام: «لن يغير مواطن واحد أو إنسان أو حتى عشرة إجراء قانوناً. نحن لا نتحدث عن الوفاء للأشخاص الذين أتوا للقيام بعمل هذه الأعمال بما يستدعي القيام بمراجعة. نحن نحتج إلى كل الناس وكل المحبين وخصوصاً من دول الخليج لكي يأتوا إلينا».

وعن كيفية تحديد المواضيع الخلافية التي اتفق على تجنب طرحها في مجلس الوزراء، قال: «اتخذت قراراً بالنسبة للمواضيع الخلافية باعتماد صيغة الـ 96 ساعة لتوزيع جدول الأعمال بدلاً من الصيغة السابقة التي تقول بتوزيعه قبل 48 ساعة، وذلك لمنح الوزراء في اليومين الأولين المزيد من الوقت بصفتهم وكلاء في هذه المرحلة عن صلاحيات رئيس الجمهورية، وفي اليومين المتبقين يدلون بمواقفهم في ما خص البنود المقترحة للنقاش وما يريدون تأجيله. أما عن كيفية توقيع المراسيم، أشار سلام إلى أنه «وعندما يتم



إتهام

وحدها تحدت الظلم يوماً

الجديد

رمضان أحلى